



لدى مكتب

- الموردين
- خلية الحزب
7/11

الرقم: م ٢٠١٤/١٠٢/١٠٠
التاريخ: ٢٠١٤/٦/١٠

لإعز معالي السيد محمد صالح الحوراني الأكرم، خض الموردين
رئيس هيئة الأوراق المالية
عمان

دع بالي لتقدير وعظم الاقتدار

تحية طيبة وبعد،

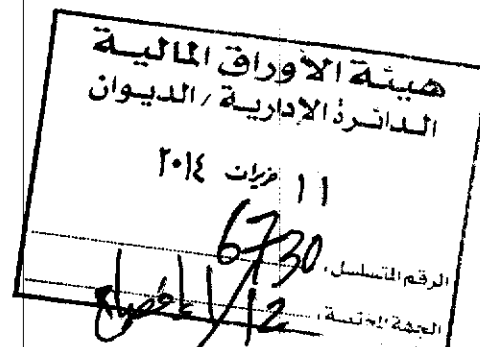
الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة لمساهمي البنك الأردني الكويتي

بالإشارة إلى البند (ز) من المادة (٨) من تعليمات الإفصاح لسنة ٢٠٠٤، نرفق لكم نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي " السابع والثلاثين " لمساهمي البنك الأردني الكويتي المنعقد بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٠، بعد أن تم اعتماده من قبل عطفة مراقب عام الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

عليه



بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة للعادي السابغ والثلاثون لمساهمي البنك الأردني الكويتي

اجتمعت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك الأردني الكويتي عند الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/٤/٢٠ في قاعة المسرح التابع لمبنى الإدارة العامة للبنك، بحضور كل من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد نضال الصدر والسيد معتر أبو زناد مندوب البنك المركزي الأردني ومنقبي حسابات البنك السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)، والسيد جهاد للشرع مندوب صندوق استثمار أموال الضمان الإجتماعي.

وقد افتتح السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بكلمة قال فيها:
بسم الله الرحمن الرحيم، وأسعد الله مساعكم بكل الخير والمحبة والبركة في يوم الفرح والفخر هذا، الذي نتشرف فيه أسرة البنك الأردني الكويتي بتقديم أوراق اعتمادها السنوية، فأهلاً وسهلاً بكم جميعاً. قبل أن أبدأ أرجو أن أنوه بانضمام الدكتور جعفر حسان إلى عضوية مجلس إدارة البنك مندوباً عن الضمان الاجتماعي، فترحب بكم جميعاً بمعالي الاخ جعفر حسان إضافة نوعية وركن مكن في هيئة إدارة البنك الأردني الكويتي. كما ونتقدم بالشكر الجزيل والثناء والتقدير لما قدمه السيد عمادة للقضاة الذي انتقل من عضوية البنك الأردني الكويتي إلى عضوية البنك العربي فأصبح مناصباً لنا، ونتمنى له كل التوفيق والنجاح. مرة أخرى الشكر لأجله ولوفاء للأخ نضال الصدر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وإلى الاخوة معتر ابوزناد والسيد جهاد للشرع، وكل عام ولنتم بخير بمقلصة الاعياد المجيدة. وأترك المجال للأخ مندوب عطوفة مراقب الشركات .

تحدث السيد نضال الصدر مندوب مراقبة الشركات وقال: بسم الله الرحمن الرحيم، للسادة أعضاء الهيئة العامة لشركة البنك الأردني الكويتي يسعدني ويشرفني حضور اجتماع الهيئة العامة للعادي لشركتكم ولأرجو أن أبين أنه حضر هذا الاجتماع (٥٧) مساهماً من أصل (١٣٨٧٠) مساهم يحملون أسهما بالأصل (٨٣٣٥١٧٦٤) وأسهما بالوكالة (٢٩٩٤٠١٧) بما مجموعة (٨٦٣٤٥٧٨١) سهم وهو ما يشكل ٨٦% من رأس مال البنك البالغ مائة مليون دينار/سهم. كما حضر للسادة أعضاء مجلس الإدارة وحضر للسادة منقبي حسابات الشركة "ديلويت اند توش"، وتم للتأكد من ارسال كافة الدعوات والإعلان في الصحف وفق أحكام القانون، وعليه تعتبر هذه الجلسة قانونية وأن أية قرارات تتخذ في هذه الجلسة سوف تكون ملزمة للسادة أعضاء الهيئة العامة الحاضرين وغير الحاضرين، واطلب من السيد رئيس الجلسة بالتفضل ببدء الجلسة وتعيين كاتباً لها ومراقبين لها لقرز الأصوات .

تولى السيد عبدالكريم الكباريتي رئاسة الجلسة وأعلن تعيين السيد سهيل تركي كاتباً للجلسة وكلاً من السيد سليمان السمنودي والسيد اسماعيل ابو عادي مراقبين للجلسة ولقرض الأصوات إن لزم وتم ما يلي:

١. تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة للعادي (السلاس والثلاثون) المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧.

٢. أعلن رئيس الجلسة أن البند الثاني هو مناقشة تقرير مجلس الإدارة وهو موزع على المساهمين راجياً إعفائه من قراءته وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك . ثم اقترح للرئيس دمج البند الرابع وهو القوائم المالية مع تقرير مجلس الإدارة ومناقشتها معاً بعد الاستماع لتقرير مدققي الحسابات، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع، ثم طلب رئيس الجلسة من مدقق حسابات البنك تلاوة تقريره .

٣. قام مدقق الحسابات بتلاوة تقريره.

٤. أعلن رئيس الجلسة فتح باب النقاش لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وطلب من الراغبين بإبداء ملاحظاتهم أو استفساراتهم تسجيل أسمائهم حفظاً للوقت وحتى لا يطول النقاش ويتشعب، وتم ما يلي:

- تحدث المساهم السيد عوني عبده وقال إن لديه أربعة استفسارات: هل هناك نية لزيادة رأس المال، وهل هناك نية لوقف الاقتطاع للإحتياطي القانوني، وما هي نتائج الربع الأول، ومتى موعد توزيع الأرباح، وشكراً.

- تحدث المساهم للمهندس عزمي زروبا موجهاً التحية لدولة الرئيس ومجلس الإدارة وكافة العاملين بالبنك على انجازهم الرائع لهذه السنة والمنسجم مع إنجازات السنوات السابقة وقال: لا تزال نقلق كثيراً في موضوع التسهيلات الإئتمانية فهناك مبلغين، الأول حوالي (٥٩) مليون والثاني مبلغ (٥٨) مليون له ما يكفي من الضمانات. ولكن نريد أن نطمئن أكثر بعد التسويات التي تمت بين هذين السيولين والبنك، وهل بدأت باسترداد المبالغ ، ونود لو تكرمت أن نطمئن على موضوع التسهيلات بصفة عامة بما فيه ما يتعلق بشركة تعسير وماذا تم في هذا الموضوع ، والسؤال الثاني هو ما تأثير تخفيض الفائدة ثلاث مرات على الدينار من قبل البنك المركزي على أعمال البنك في عام ٢٠١٤، وثالثاً هل لديكم توجه لرفع رأس المال، وأخيراً بالنسبة لتوزيع الأرباح فنود أن نطمئن على هذا الموضوع.

تولى دولة الرئيس الإجابة على ما طرحه المساهمون من ملاحظات واستفسارات وقال :

عندما توافق الهيئة العامة بناء على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ارباح بنسبة ٢٠% فإتينا نأخذ بعين الاعتبار أن ذلك يشكل نحو ٤٠% من مجمل أرباح البنك وهذا يعني بالضرورة أن رأسمال البنك وحقوق المساهمين فيه قد زلت بالنسبة التي توفرها للمبالغ غير الموزعة. لقد تحدثنا في أكثر من مناسبة عن فكرة رأس المال بالبنوك، وأن رأسمال البنك ليس هو رأس المال المنفوع كما هو وارد في الوثائق الموجودة بين

أيديكم، بل هناك ما يسمى برأس المال التنظيمي، والبنك المركزي ينظر إلى البنوك المحلية في الأردن من خلال حجم رأس المال التنظيمي، فإذا نظرنا إلى أرقام البنك الأردني الكويتي نجد أن حقوق المساهمين قد بلغت نحو (٤٠٩) مليون، وإذا أخذنا بعين الاعتبار كيفية احتساب رأس المال التنظيمي من قبل البنك المركزي وتطبيق معادلاته التي فيها عدة أوزان وبعض الأمور الفنية، نجد أن رأسمال البنك الأردني الكويتي التنظيمي حوالي (٣٠٩) مليون دينار كما في نهاية عام ٢٠١٣، وعليه لا اعتقد بأنه في مثل هذا الحجم أننا بحاجة إلى زيادة رأس المال في الوقت الحالي. ولكن ومع كل ما ذكرته، هناك حقائق جديدة وهو أن البنك المركزي الأردني يعمل بموجب أحكام وترتيبات بازل (٢) وما يسمى بالعملة الثانية لبازل ٢ (Pillar II) والتي تتطلب زيادة معدلات كفاية رأس المال بنسبة ٢%. كما أننا منبداً للسنة القادمة بتطبيق معايير جديدة حسب معايير بازل (٣) التي تشدد على معدلات كفاية رأس المال وترفعها من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٩ بنسبة تصل إلى (٥٠%). ولذلك فنحن نأمل ونرجو أن تكون المبالغ التي نرسلها من خلال الاحتياطات ومن خلال الأرباح المدورة خلال السنوات القادمة كافية لتوفر للبنك الأردني الكويتي القاعدة للرأسمالية المطلوبة التي تمكنا من أن نعبّر هذه الخمس سنوات بدون أن نضطر إلى طرح أسهم طلباً لزيادة رأس المال، واعتقد أن هذا الموضوع أصبح واضحاً الآن. وبالنسبة إلى إمكانية وقف الاقتطاع للإحتياطي القانوني، فلا تزال ملزمين بهذا الاقتطاع قانونياً، لكن إذا لزم الأمر في مرحلة متقدمة أن نرسل فيمكن للبنك الأردني الكويتي أن يرسل الإحتياطي الاختياري البالغ (١٠٠) مليون ويمكن له أن يرسل الأرباح المدورة والبالغة أيضاً (١٠٠) مليون وما يزيد عن ذلك، أما بالنسبة للإحتياطي الإلزامي القانوني فأعتقد، وحسب القوانين المعمول بها، أنه لا يمكننا وقف الاقتطاع على الأقل للسنتين القادمتين إلى حين أن يصل الإحتياطي القانوني إلى مستوى رأس المال المدفوع.

وبالنسبة لنتائج الربع الأول من هذا السنة فقد كانت الأرباح متقاربة مع الربع الأول للسنة الماضية، لكن وبالعودة لموضوع توقعاتنا لعام ٢٠١٤ في سؤال الأخ زوريا، فلا يجب أن نقل من حجم التحديات التي تواجه الأردن والاقتصاد الأردني، ولا نريد أن نتحجج بالوضع الإقليمي كما طلب منا الأخ سعيد حمام في السنة الماضية، لكن المراقب يرى ويشعر ويستشعر هذا الحزام الناري المحيط بالأردن، فلا توجد دولة تحيط بالأردن إلا وأوضاعها مشتعلة لا بل ملتهبة، ولا بد أن يترك ذلك أثراً ولو معنوياً على الأداء الاقتصادي الكلي في الأردن. مع كل هذا وذلك، لنا ادعي بأن الأردن أوضاعاً فرصاً كبيرة، في كل مرة كان هناك أوضاع إقليمية كان يأتي معها فرص هائلة جداً لأوضاعها الأردن. تتكرونها تماماً في المبيعات كيف كان الوضع في لبنان وكيف هاجرت كل الكفاءات والامكانيات إلى قبرص، ثم كيف كان الوضع في العراق حيث هاجرت الامكانيات والكفاءات على نفسها في الأردن وهاجرت إلى دبي. ولو نظرنا إلى الوضع القائم في سوريا، وهو ما كنا دائماً نقول إنه يؤثر بمتى السلبية على الاقتصاد الأردني، فإننا ومع كل هذه التأثيرات نقول أنه كانت هناك فرص كبيرة وكبيرة جداً. لو نظرنا إلى حجم صادرات لبنان إلى الخليج العربي والتي

كانت تمر عبر سوريا وتلثرت، ولو نظرنا إلى حجم صادرات سوريا نفسها إلى دول الخليج العربي والتي توقفت، ولو نظرنا إلى حجم صادرات تركيا عبر سوريا والبالغة نحو (١٦) مليار دولار إلى دول مجلس التعاون الخليجي والتي توقفت جزئياً واضطرت أن تعتمد طرق العراق المكلفة والطويلة حتى تصل بصادرتها إلى الأسواق التقليدية ، لم أسمع بأنه كان هناك أي جهد معين مميز من الحكومة الأردنية باتجاه الاستفادة من هذه الفرص والتداعي للقاءات وندوات مع القطاع الخاص لإحلال الصادرات الأردنية محل الصادرات التي توقفت بحكم الوضع السوري. نعم مع كل تحدي هناك فرصة ولكننا لم نستفد من هذا الواقع. للمناطق التي أشرنا إليها بأنها مناطق مشتعلة كانت مناطق جاذبة لمباحة دول مجلس التعاون الخليجي، ولا اعتقد أننا قمنا بما يجب بحيث نروج لهذه اللوحة السياحية الرائعة في الاردن لتحل محل ما حصل في مصر ولبنان وسوريا وما حصل لاحقاً في تركيا. اعتقد أن هناك فرص ضائعة وربما لا تزال هناك إمكانية للمساك بهذه الفرص، وربما هذه دعوة إلى الأخوة الإعلاميين ليتكلموا فيها حتى تقوم الحكومة بواجبها لمساعدة القطاعات الاقتصادية في الاردن.

نحن نعاني من نوع من التجبئة الرسمية باتجاه أننا في وضع مأساوي، وأفضل ما يمكن أن يقال في وضعنا هو ما سمعناه بأن الاقتصاد يتعافى وأن استقرار حالته مرتبط بحالة الدول المجاورة. ان استعمال كلمة يتعافى وكلمة مرتبط تعني أنه مريض، لكننا أيضاً لم نر الجهد اللازم حتى نخرج من هذا الوضع للقيام غير التركيز على لبس النظارة السوداء والتركيز على زيادة الإيرادات دون الاهتمام بنظرة شمولية كاملة للاقتصاد بحيث يكون هناك نظرة فيها نوع من الدفع باتجاه الاستفادة من الفرص. أنا اعتقد أنه هناك غياب، حتى بعد الرسالة الملكية الأخيرة والتوجيهات الملكية بضرورة أن يكون هناك تنسيق بين الدوائر الرسمية كلها باتجاه وضع سياسة للسنوات الخمس أو العشر القادمة ، لا أجد حتى هذه اللحظة، أن هناك أي تنسيق بين المؤسسات الحكومية. وفي الوقت الذي نرى أن البنوك الأردنية تشكل راقعة حقيقة للاقتصاد الأردني، نجد بأن الرغبة في القيام بدور الرقابة والحفاظ على ملاحة وقوة الجهاز المصرفي الأردني تتم على حساب الامكانيات المتوفرة لتوفير نوع من المرونة ونوع مطلوب وضروري لتوفير السيولة في هذا الوضع الاستثنائي. أيها الإخوة، الوضع الاستثنائي يحتاج إلى إجراءات استثنائية، وحتى هذه اللحظة لا أرى أية إجراءات استثنائية غير العمل باتجاه زيادة الإيرادات وتطبيق اللوائح والتعليمات ودون الالتفات نحو أية قضايا أخرى وعلى الأخص قضايا التنمية ومساعدة القطاعات الاقتصادية على عبور هذه المرحلة .

في مواضيع التسهيلات الائتمانية والمشاكل التي يعاني منها البنك الاردني الكويتي من مخلفات تصفية حسابي للمستثمرين وشركة عين الغد، أعتقد أن هذا الموضوع أصبح خلقاً، فما بين الضمانات التي تم امتلاكها وبين المخصصات التي تم بنائها، نعتقد أنه خلال السنتين القامتين تكون قد ألتئمتنا من هذا الموضوع، ويتبقى أمامنا موضوع شركة تعبير. ونحن وكما ذكرنا في السنة الماضية قمنا بتعيين وضعنا،

وفي وقت لم يكن لدينا ضمانات كافية بالنسبة للتسهيلات المقدمة للشركة، استطعنا أن نرفع نسبة الضمانات من نسبة تقل عن (٣٠%) إلى (١٣٠%). البنك المركزي لا يرغب في أن يقوم البنك الأردني الكويتي بالدور الذي وصفته في السنة الماضية، ورأينا في أن شركة تعمير تقوم بدور ريادي مطلوب وتحقق أهداف التنمية نحو الشرائح المستهدفة وفي المناطق المستهدفة، وبالتالي لا يمكننا طبعاً الخلاف مع أي هيئة رقابية، وليس من شأن البنك الأردني الكويتي أو أي بنك آخر أن يصطدم مع الهيئات الرقابية، حيث هناك إصرار جامع مانع من البنك المركزي بضرورة تصنيف هذا الحساب. وقد تم عقد عدة اجتماعات بيننا وبين إدارة شركة تعمير ونحن نعتقد بأنهم متفهمون لوضع البنك الأردني الكويتي نتيجة للترامنا بتعليمات البنك المركزي، ونحن متفهمون لوضعهم ونعتقد أنه خلال هذا العام، وربما خلال الشهرين القادمين، سنجد معاملة يمكن من خلالها أن نجد مجموعة من المستثمرين بحيث يتقدمون بعروض لشراء ممتلكات من شركة تعمير، ومن خلال ذلك تستطيع الشركة الاستمرار في عملها ولداء دورها، وفي نفس الوقت تخفف من أعباءها المالية والتزاماتها تجاه البنك الأردني الكويتي.

وعدا عن ذلك، أنا اعتقد أنه الأمور واضحة، وسنة ٢٠١٤ بالرغم من أنها لن تكون سهلة لكن الأمل باق، ونعتقد بأن أدلتنا لن يكون متميزاً لنقول أنه سيكون هناك نسب نمو كبيرة، وإذا استطعنا أن نحقق نفس النسب التي حققناها هذه السنة مع كل الظروف وكل ما ذكرته، اعتقد أنه سيكون شيئاً يستحق الثناء والتقدير فيه لكافة أعضاء الإدارة التنفيذية في البنك الأردني الكويتي.

— تحدث المساهم السيد سعيد حمام ، مقما للشكر لرئيس مجلس الإدارة والمدير العام وأعضاء مجلس الإدارة وكافة العاملين في البنك على الأرقام والنتائج المشرقة. وقال نحن للأسف مرغمين على قبول ٢٠% توزيع أرباح، على الرغم من وجود (١٠١) مليون أرباح متدورة و(١٠٩) مليون احتياطي اختياري ونشاعل كيف أن جميع البنوك الأردنية وزعت أرباحاً مجزية، لكن بالبنك الأردني الكويتي تواجها الأزمة العالمية والربيع العربي. ومن خلال رد دولة للرئيس بخصوص شركة تعمير، نجد أن جميع الشركات العاملة في قطاع الاسكان شركات ناجحة وممتازة إلا للشركات المساهمة العقارية ولا نعرف لماذا هذه الشركات دائماً تخسر. رأسمال تعمير (٢١٠) مليون ذهبت ادراج الرياح والكثير من اللال التي عندهم غير مكتملة، هذه الشركات اخذت اموال البنوك ولا تقدم شيئاً للمساهمين، ونحن نتمنى من الرئيس، وعندما تكون الأرباح جيدة ووضع البنك مريح أن تكون هناك أسهم مجانية ويكون هناك أرباح مجزية ولا نبقي كل سنة على ٢٠%.

وقد رد دولة للرئيس قللاً، لقد تكلمنا في موضوع التوزيعات وبأنها غير مرتبطة بمقدار الأرباح التي يحققها البنك بقدر ما هي مرتبطة بجملة مواضيع منها نسبة معينة نذكرها كل سنة وهي معدل كفاية رأس المال. بوضعنا الحالي فإن معدل كفاية رأس المال لدينا يبلغ ١٦% ، وإذا طبقنا ما يسمى (لادعامة الثانية

لـبازل ٢) يلزم أن تكون النسبة ١٦% فنحن قطعاً عند هذا الرقم. وإذا أراد البنك أن ينمو ويحسن أداءه ويزيد تسهلاته وودائع، فيجب أن يزيد قاعدته الرأسمالية، ولذلك يقوم بالاقطاعات من الأرباح لصالح الاحتياطيات والأرباح المدورة لإغراض تعزيز القاعدة الرأسمالية. وبالتالي، وإذا أردنا للتصعب والنظر للأمام، فإنه حتى لـ ٢٠% قد لا تكون ممكنة فلنحمد الله. والأمور الثانية النحلة وتصوير ماشية وما تخلف. أما بالنسبة لشركات العقار فالقانون الأردني يعطي ميزة للأفراد وللشركات العقارية غير المساهمة لفضلية بنسبة تزيد بين ٢٠-٢٥% عن الشركات للمساهمة العامة، ولذلك للشركات المساهمة العامة تضررت من القوانين والتطبيقات التي تحكم عملية التطوير والتنمية العقارية في الأردن . وكل سنة واتم سالمين .

ثم طلب الرئيس مصادقة الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة وعلى الميزانية وعلى توزيع أرباح بنسبة ٢٠% على المساهمين. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٥. طلب دولة الرئيس من الهيئة العامة إيراد نمة مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع، وهنا الرئيس الهيئة وقال إن توزيع الأرباح سيتم في أسرع وقت ممكن.

٦. اقترح رئيس الجلسة تركية السادة ديلويت لند توش (الشرق الأوسط) كمنقذين لحسابات البنك لعام ٢٠١٤، معبرا عن الاعتزاز بما قلموا به من عمل رائع خلال عام ٢٠١٣ يستحقون عليه الشكر والتقدير. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وحيث لم تطرح أية مواضيع خارج جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع شاكرا الجميع على حضورهم ونفعهم متمنيا لهم الخير والبركة والمزيد من النجاح والتوفيق.

عبد الكويم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

نضال الصدر
مندوب مراقب عام الشركات

سكيل تركي
كاتب للجلسة